Mohammed Qahtan FARHAN¹

**THE ROLE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER
FOR REFUGEES IN RESETTLEMENT REFUGEES**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.3-3.32>

Research Article

Received:

21/01/2021

Accepted:

26/02/2021

Published:

01/03/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The United Nations High Commissioner for Refugees, better known by its acronym, is one of the United Nations organizations. It was established with the aim of protecting and supporting refugees, at the request of a government, or the United Nations itself. Refugees contribute to the completion of their voluntary return to their home countries, integration into receiving societies, or resettlement to a third country.

Many refugees cannot return to their homes due to ongoing conflicts, wars and persecution. Many also live in precarious situations or have specific needs that cannot be addressed in the country in which they seek protection. In such circumstances, UNHCR assists in resettling refugees to a third country.

Resettlement is defined as the transfer of refugees from one country of asylum to another state that has agreed to accept them and ultimately grant them permanent residency. UNHCR is mandated by its statute and UN General Assembly resolutions to undertake the resettlement process as one of the three durable solutions.

Key words: Resettlemen, Refugees, United Nations.

¹ Dr. , Almustafa University Collage, Iraq, Mohammad_low2000@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0002-4639-9999>

دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة توطين اللاجئين

محمد قحطان فرحان²

الملخص

بات معلوماً لدى الجميع الدور الحيوي الذي تضطلع به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حماية حقوق اللاجئين بأعتبارها إحدى المنظمات المعنية بهذا الشأن والتي يقع على عاتقها انقاذ ارواح اللاجئين والمساهمة في بناء مستقبل افضل لهم وضمان الحق في التماس اللجوء والبحث عن ملاذ امن هرباً من الاضطهاد والحروب والكوارث.

ولدى الرجوع لأحكام اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين نجدتها تعرف اللاجئين بأنه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه ودينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على ان يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك.

فمن خلال التعريف أعلاه يتضح جلياً ان صفة اللاجئ إنما تتطلب تحقق الهجرة القسرية أو اللجوء الفعلي قبل أن تسبغ على اللاجئ صفة اللجوء القانونية، وبالتالي فإن هذا التحديد سيؤدي إلى اخراج الشخص الذي تمكن من الهجرة ثم قدم طلب اللجوء في دولة الملاذ من صفة اللاجئ لعدم انطباق متطلبات هذه الصفة على وضعه القانوني.

ومن خلال استعراض نصوص الاتفاقية أعلاه والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 والذي وسع من نطاق الولاية المناطة بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين يتضح جلياً وجود حقوق محددة للاجئ لعل أهمها (حرية العقيدة، حرية التنقل من مكان لآخر، الحق في الحصول على التعليم، الحق في الحصول على وثائق السفر، الحق في العمل) ومن خلال هذا التحديد نجد أن إعادة التوطين لا يدخل ضمن هذه الحقوق لأنه لا يعد حقاً من حقوق اللاجئين وإنما هو أحد الحلول الدائمة التي توفرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لنقل اللاجئ من البلد الثاني إلى البلد الثالث ويقع على عاتق الدولة المضيفة التزام مهم يتمثل بعدم إعادة اللاجئين إلى بلد يخشى على اللاجئ فيه من الاضطهاد وهذا ما يسمى بحظر الطرد أو الرد.

جدير بالذكر أن ليس لكل لاجئ إعادة الاستيطان ذلك ان مثل هذه الإعادة لا تحصل إلا في الحالات العصبية وينبغي توافر معايير محددة لغرض إعادة التوطين لعل أهمها: الهروب من العنف، الحالة الطبية الحرجة، النساء والاطفال تحت الخطر، ضحايا الاعتقال و التعذيب، المشاكل الامنية و الحماية، الخطر الناجم عن الاختلاف. فعندما يتحقق اي معيار من هذه المعايير يمكن للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن تنظر بحالة اللاجئ وتحقق منها بدقة من خلال العديد من الإجراءات تتمثل بإجراء المقابلات مع اصحاب الملفات الداخلة ضمن برنامج إعادة التوطين، إذ ليس كل من يدخل ملفه ضمن هذا البرنامج يكون مخولاً للسفر لأن الاعداد التي يتم قبولها محدودة جداً ليس من قبل المفوضية بل من قبل الدولة المستضيفة، فضلاً عن مجموعة اخرى من الإجراءات اللازمة التي تضطلع بها المفوضية لهذا الغرض اضافة إلى المقابلة التي يسبقها حتماً التسجيل لدى المفوضية ومن ثم المباشرة بالتقييم الأولي لإعادة التوطين وتقديم الملف في دولة إعادة التوطين فضلاً عن أهمية إجراء الفحوصات الطبية قبل المقابلة من دولة إعادة التوطين انتهاءً بتحديد موعد المغادرة إلى تلك الدولة .

لذلك يمكن القول أن إعادة التوطين هو أحد الخدمات الأصلية أو الحلول الدائمة التي توفرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لنقل اللاجئ من البلد الثاني إلى البلد الثالث

² د.، كلية المصطفى الجامعة، العراق، mohammad_low2000@yahoo.com

ويمكن للاجئ أن يستفيد من هذا الحل أو هذه الخدمة عند توافر وتحقق المعايير المحددة المذكورة أعلاه .

وبغية تناول موضوع البحث وفق منهجية علمية سليمة فإن ذلك يتطلب بيان دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين ومن ثم تحديد المراد بمفهوم إعادة التوطين وماهي المعايير والشروط اللازمة لتحقيق حالة إعادة التوطين في اللاجئ، ثم نحاول بيان الأثر الكبير الذي اصاب البرنامج جراء تفشي وباء كورونا المستجد وكيفية تعامل المفوضية مع هذا الظرف الجديد.

فالهدف من البحث إنما يتمثل بتناول إعادة التوطين بالإيضاح مع بيان شروطه ومتطلباته ومن ثم الوقوف على دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في هذا المجال ثم نسعى لتقديم المقترحات الواقعية لمعالجة المشاكل التي تعترض تنفيذ البرنامج بشكل مناسب. **الكلمات المفتاحية:** إعادة توطين، الأمم المتحدة، اللاجئين.

المقدمة:

يعتبر اللجوء من بين أهم المشاكل التي واجهت الإنسانية على مر العصور، فالشخص يتعرض منذ القدم إلى أشكال وصور الاضطهاد والمعاملة القاسية واللاإنسانية على يد غيره من الأشخاص، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى هروب هؤلاء الأشخاص المضطهدين أفرادا وجماعات بحثا عن الأمان.

ومع تطور ظاهرة اللجوء أصبحت تعتبر من أهم المشكلات الخطيرة في عالمنا المعاصر، والتي ازدادت حدة مع الوقت، وهذا نظرا لما يتعرض له اللاجئين من مضايقات ومساومات وبخس لحقوقهم في بلدان اللجوء خاصة إذا ما اعتبروا وافدين جدد يأخذون من مواطني الدولة المضيفة فرص العمل والمأوى ويضيفون أعباء اقتصادية ومالية على الدولة المضيفة هي في غنى عنها، وما جرى من انتهاكات لهذه الفئة على مر العصور وما يتعرضون له في وقتنا الحالي من مضايقات وخروقات جعلت المجتمع الدولي يبحث بكل جدية عن حلول حقيقية، وذلك عن طريق وضع قواعد وصياغات قانونية تتكفل بوضع اللاجئين عبر مختلف الدول المستقبلية لهم، حتى يصل المجتمع الدولي بمؤسساته القانونية والإنسانية إلى جعل هؤلاء اللاجئين يتمتعون بحقوقهم الأساسية في هذه الدول، حماية للاجئ نظرا لوضعيته الخاصة، وحماية لحقوق الإنسان بصفة عامة.

وبناء لما تقدم تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب وخاتمة:

المطلب الأول سيتضمن ماهية اللجوء

أما المطلب الثاني سنتناول فيه الطبيعة القانونية للجوء

وتم تخصيص المطلب الثالث لبيان المراد بإعادة التوطين ودور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تفعيل البرنامج.

المطلب الأول: ماهية اللجوء

تقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية مواطنيها، وعندما تتخلى الحكومات عن إلتزامها هذا نتيجة عجزها أو عدم رغبتها في توفير هذه الحماية يصبح أفراد ضحية لانتهاكات صارخة لحقوقهم الأساسية لدرجة تجعلهم يضطرون لمغادرة اوطانهم وفي أغلب الأحيان برفقة أسرهم من أجل اللجوء إلى بلد آخر، وقد أصبح اللجوء والمشاكل التي تواجه اللاجئين ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بسبب تعاقب الأزمات والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم ويشهدها حاليا، ولا تزال هذه الظاهرة في تزايد مادامت مسبباتها ودوافعها من حروب وكوارث واضطهاد وخروقات واسعة لحقوق الإنسان في تزايد وتفاقم مستمر في مختلف الدول وهذا ما ينتج عنه تدفق وإرتفاع كبير في عدد اللاجئين مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل المرتبطة باستقبالهم في ظل اوضاع اقتصادية صعبة على حد ما لبعض الدول المستقبلية. ونتيجة لزيادة الاهتمام الدولي بقضايا اللجوء وذلك في نطاق واطار العلاقات الدولية، برزت مشكلة من يمكن اعتبارهم لاجئين ؟ وكيف يمكن ان نفرق بين اللجوء وغيره من الظواهر المشابهة له ؟ 1 وكذلك بيان شروط استحقاق هذه الصفة التي تعتبر الاستفادة منها بوابة لدخول الشخص للحماية المكفولة لهذه الفئة. 2 لذلك وبغية أجلاء الغموض عن كل ما سبق سننطلق من خلال هذا المطلب إلى تعريف اللاجئ في الفرع الأول، وسننطلق إلى شروط اكتساب صفة اللاجئ في الفرع الثاني . بينما سيتضمن الفرع الثالث تمييز اللاجئ عن غيره من الفئات الأخرى.

الفرع الأول: تعريف اللاجئ:

أ- **تعريف اللاجئ لغة:** يمكن تعريف اللاجئ لغة على أنه من لجاء 3، لجأ إلى الشيء والمكان، يلجأ لجأ وملجأ، ولجئ لجأ، والتجأ والتجأت أمرى إلى الله: اسندت، يقال لجأت إلى فلان وعنه والتجأت، وتلجأت إذا استندت إليه واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره. 4 ويقال لاجئ هارب من بلده إلى بلد آخر فرارا من اضطهاد سياسي أو ظلم أو حرب أو مجاعة. 5

ب- تعريف اللاجئ اصطلاحا: عرف فقهاء القانون الدولي اللاجئ بأنه

- 1- هو كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر، نتيجة خروقات أو انتهاكات لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن ثم يكون له حق الملجأ.
 - 2- اللاجئ هو كل شخص هجر موطنه الأصلي، أو أبعد عنه بوسائل التخويف فلجأ إلى أقليم دولة أخرى، طالبا الحماية، أو مطالبا بعدم إعادته إلى وطنه الأصلي. 6
- هو كل فرد وجد نفسه مضطرا ومن غير ارادته لأن يغادر بلده، وكل من لا يستطيع العودة إلى بلده نتيجة للاضطهاد أو الظرف القاهر الذي وقع أو سيقع عليه لسبب واحد أو عدة أسباب أهمها (العرق، الدين، الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، الآراء السياسية، الحرب، النظام البيئي المتدهور) وغيرها من الأسباب. 7

ج - التعريف القانوني للاجئ:

إن وضع تعريف للاجئ في القانون الدولي يُعد من المسائل الصعبة، لا سيما أن مسائل اللاجئين لا تقف عن التطور والتغير بتغير الزمان والمكان، ورد فعل المجتمعات المستقبلية تجاه اللجوء وطالبه يختلف باختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالمجتمع الذي تكون فيه هذه العوامل مستقرة لا يمانع بمنح اللجوء لمن يطلبه في حين ان المجتمع الفقير يخشى من الغريب الذي جاء لبلده يقاسمه مصادر رزقه. 8

وبالتالي فتحديد تعريف للاجئ من الناحية القانونية يجب علينا الرجوع إلى الوثائق والقوانين الدولية التي تطرقت لهذا الامر، والتي من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة (1951)، 9 والتي عرفت في نص المادة/ 1، الفقرة 2/، على انه " كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني و يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أولاً يرغب بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد اقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد. " 10

وبالرغم من أن الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951، تعتبر نقطة انطلاق لأية مناقشة حول القانون الدولي، باعتبارها أول اتفاقية دولية اعطت تعريفا عاما للاجئ إلا انها جاءت مقيدة بقيد زمني وآخر جغرافي. 11

ويتمثل القيد الزمني في كون ان الشخص يكتسب صفة اللاجئ في هذه الاتفاقية نتيجة أحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني، يناير، 1951، بمعنى ان كل شخص لاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمل هذه الاتفاقية. 12

ويتمثل القيد الجغرافي بأن كل شخص غادر بلده نتيجة أحداث خارج اقليم اوروبا لا يمكن اعتباره لاجئ في مفهوم هذه الاتفاقية. ونتيجة ظهور مجموعة من اللاجئين في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وخاصة في أفريقيا واسيا قامت الأمم المتحدة بإقرار بروتوكول يتعلق بمركز اللاجئين، وذلك في 16/12/1966، وتم فتح باب الانضمام إليه امام الدول ابتداء من 30/1/1967، وأن كانت هذه الدول ليست طرف في اتفاقية 1951.

وقد قضت المادة الأولى من هذا البروتوكول أنه يعتبر لاجئ كل شخص يدخل ضمن تعريف اللاجئ في المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951، بعد حذف كل من عبارة " نتيجة أحداث وقعت قبل الأول من يناير 1951، وكذلك عبارة نتيجة مثل هذه الأحداث " وبالتالي إلغاء القيد الجغرافي والزمني الذي جاءت به الاتفاقية " 13.

ونخلص إلى أن اللاجئ هو: كل فرد وجد نفسه مضطرا ومن غير إرادته لأن يغادر بلده وكل من لا يستطيع العودة إلى بلده نتيجة الاضطهاد أو الظرف القاهر الذي وقع أو سيقع عليه لسبب واحد أو لعدة أسباب أهمها (الدين، العرق، الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، الآراء السياسية، الحرب، النظام البيئي المتدهور) وغيرها من الأسباب. 14 .

الفرع الثاني: شروط اكتساب صفة اللاجئ:

لقد استقر العمل الدولي فيما يخص مسائل اللاجئين على وضع مجموعة من الشروط لابد توافرها في الشخص حتى يكتسب صفة اللاجئ في دولة أخرى غير دولته الأصلية، 15 ونعود مرجعية وضع شروط اكتساب صفة اللاجئ إلى التعريف الوارد في اتفاقية 1951، الخاصة في وضع اللاجئين في المادة 1/، الفقرة 2/، 16، وهي وجود الشخص خارج دولته وعدم تمتعه بحمايتها، وجود خوف له ما يبرره، تعرضه للاضطهاد.

1- وجود الشخص خارج دولته وعدم تمتعه بحمايتها:

إن تواجد الشخص خارج بلده الأصلي أمر مهم لإمكانية اعتبار ذلك الشخص لاجئاً فعلياً، فعلى ملتمس اللجوء بعد شعوره بخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد وخروجه من دولته الأصلية أن يبرهن أنه يملك جنسية ذلك البلد وأن يكون خوفه من الاضطهاد مرتبط بالبلد الذي يحمل جنسيته. 17

وليس وجوباً أن يكون الخوف من التعرض للاضطهاد شاملاً لكل أراضي دولة اللجوء، فقد يمارس الاضطهاد على فئة عرقية معينة في مكان واحد فقط في البلد، ولا يحرم الشخص من التمتع بوضع اللجوء لمجرد أنه كان بإمكانه البحث عن ملجأ له في مكان آخر من ذلك البلد.

كما يمكن للأجانب العاديين أن يطلبوا الحصول على صفة اللجوء نظراً لعدم قدرتهم على العودة إلى دولتهم الأصلية بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد ونتيجة الظروف التي تعاني منها بلدانهم الأصلية، لذلك يمكن أن نستنتج بأن خروج الشخص المضطهد من بلده الأصلي يشكل المنطق الأساسي للحصول على صفة اللجوء فالبقاء داخل إقليم دولته الأصلية لا يمكن أن يترتب عليه ذلك الوضع ويصنف ضمن الفئات المتنقلة داخل بلدها كنازحين داخلها. 18

كما أنه من بين شروط اكتساب صفة اللجوء أن يكون توفير الحماية للشخص من قبل دولته الأصلية مستحيل وويتحقق هذا الشرط في حالتين:

إما عندما لا يريد الشخص التمتع بحماية دولته الأصلية، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، وإما عدم قدرة الشخص على الاستفادة من حماية دولته نتيجة ظروف خارجية عن إرادته كالحروب الدولية والاهلية. 19

وعليه في حالة ثبوت أن الشخص بإمكانه الاستفادة من حماية دولته الأصلية لا يمكن أن يتمتع بصفة اللجوء إلا إذا اثبت عكس ذلك. 20

2- وجود خوف له ما يبرره:

إن اللجوء لا يعرف على أساس التعرض للاضطهاد وإنما على أساس الخوف من الاضطهاد وهو المعيار الأساسي لاعتباره لاجئاً ومعناه أن اكتساب صفة اللجوء لا تقوم على أساس أحداث وقعت بل على أحداث يحتمل أن تقع، وهذا يعني أن صفة اللجوء قائمة على شعور واستعداد نفسي هو الخوف. 21 ولا بد من توفر عنصرين أن يكون الأول الخوف شخصياً، والثاني موضوعياً.

أ - العنصر الشخصي للخوف: يجب أن يكون لللاجئ مخاوف ذاتية من الاضطهاد نتيجة للأسباب الخمسة الواردة في اتفاقية 1951، الخاصة بأوضاع اللاجئين وهي: العرق، الدين، الجنسية، الانتماء إلى فئة اجتماعية أو رأي سياسي، وليس وجوباً تعرضه هو شخصياً فيمكنه استعراض تهديدات بالاضطهاد تعرضت لها أسرته أو الجماعة التي ينتمي إليها.

ب - العنصر الموضوعي للخوف: ويتجسد هذا العنصر بتوفر مجموعة من الوقائع الموضوعية التي تبرر الخوف كالظروف الراهنة التي يعيشها البلد الأصلي للشخص وكيفية تعامل تلك الدولة مع مجموعة معينة من الأشخاص مثل: توقيف طالب اللجوء مرات بسبب نشاطه السياسي وتم الحكم على أفراد أسرته من نفس الطائفة الدينية أو العرقية بالسجن فإن خوفه من التعرض للتوقيف يعد مبرراً. 22

3- تعرض الشخص للاضطهاد:

أ - فيما يخص تعريف الاضطهاد: إن الخوف المبرر الذي يتولد لدى الشخص لا بد أن يكون مرتبطاً بالاضطهاد غير أن اتفاقية 1951، الخاصة بوضع اللاجئين لم تحدد تعريف لمعنى الاضطهاد وهذا من أجل تفسيره بشكل مرن ليشمل جميع أشكال الاضطهاد المتغيرة بصفة مستمرة، 23 ومع ذلك يمكننا استنتاج تعريف الاضطهاد من خلال المادتين 1/31، و 1/33، 24 حيث نصت الأولى على " تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية بسبب دخولهم أو وجودهم غير قانوني، على اللاجئين الذين يدخلون إقليمها أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بالمعنى المقصود في المادة 1. " 25

أما المادة 1/33، فنصت على " لا يجوز لأي دولة متعاقدة أن ترد لاجئاً أو ترده بأية صوره من الصور إلى حدود الإقليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية. 25 وبالتالي ومن خلال المادتين السابقتين يمكننا تعريف الاضطهاد بأنه تعرض شخص ما للتهديد في حياته أو في حريته بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة. 26

ب - فيما يخص أسباب الاضطهاد:

نصت عليها اتفاقية 1951، في المادة 1 / 2/أ، بحيث يمكن لأي شخص أن يتعرض للاضطهاد بسبب عرقه، دينه، جنسيته، آرائه السياسية، انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة وبالتالي فهذه الأسباب هي التي يقوم عليها حصول الشخص على صفة اللجوء. 27

الفرع الثالث: تمييز اللاجئين عن الفئات الأخرى:

إن تعدد تعاريف اللاجئين في القانون الدولي قد ينجم عنه اختلاط بين مفهومه، والمفاهيم الأخرى ما قد يؤدي إلى حرمانه من الحماية المقررة له لذا لابد من تمييز اللاجئين عن غيره من الفئات الأخرى.

1- تمييز اللاجئين عن النازح داخليا:

يقصد بالنازحين داخليا مجموعة الأشخاص الذين اضطروا إلى الرحيل من أماكن إقامتهم المعتادة بسبب أو من أجل تفادي الآثار الناجمة عن النزاع المسلح أو العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو من صنع البشر والذين لم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليا. ويوجد ما بين 20 إلى 25 مليون شخص في وضعية نزوح داخل حدود وطنهم بعد اضطرابهم للرحيل من ديارهم ولكنهم لم يلتمسوا اللجوء في بلد آخر، حيث لديهم كثير من احتياجات الحماية لكن نظرا لكونهم لم يعبروا حدود دولية لا تشملهم اتفاقية اللاجئين. 28 وقد عرفت المفوضية السامية للأمم المتحدة النازحين (بأنهم مجموعة من الأشخاص الذين أجبروا نتيجة الاضطهاد أو نزاع مسلح أو العنف أو مغادرة أماكن إقامتهم المعتادة، لكنهم يبقون داخل حدود بلدهم).

وتتهم المفوضية السامية للأمم المتحدة بالأشخاص النازحين داخليا لأن أسباب ونتائج نزوحهم ترتبط في أحيان كثيرة وبصورة وثيقة بالأسباب والنتائج الخاصة بنزوح اللاجئين في كون أن كلاهما يدفعه الخوف والاضطهاد والعنف أو حالة الاحتلال حيث يجد نفسه في لحظة ما في اراضي أحد أطراف النزاع مما يدفعه إلى ترك إقامته المعتادة بسبب هذه الأفعال والانتهاكات. 29 وبالتالي فإن النازح داخليا يختلف عن اللاجئين في كون الأول لم يتعدى الحدود الوطنية لبلده و عكس اللاجئين الذي يجد نفسه تحت سلطة دولة أخرى و كما أن الحماية الممنوحة للشخص النازح أوسع في القانون الدولي للإنسان عن تلك الممنوحة للشخص اللاجئين. 30

2- تمييز اللاجئين عن المهاجر:

يمكن تعريف الهجرة (بأنها انتقال فرد أو مجموعة إلى خارج دولتهم الأصلية بهدف تحقيق مصلحة مباشرة للفرد أو للجماعة وغالبا ما يكون الدافع الاقتصادي أهم سبب للهجرة). 31

كما يمكن تعريفها بأنها (التغيير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية). 32 وبالتالي يمكن اعتبار المهاجر من الأجانب العاديين، وكذلك لأنه اختار بإرادته ووفق حريته، العيش خارج البلد الأصلي والإقامة في دولة أخرى سواء لأسباب اقتصادية بحتة أو أي أسباب أخرى دفعته لذلك، شرط ان تكون هذه الأسباب شخصية دون ان تنقطع صلته ببلده، فهو يحتفظ بجنسية هذا البلد ويتمتع بحنايته. عكس اللاجئين الذي لا يحتفظ بجنسية دولته، وإن احتفظ بها فإنه يقطع كل ما يربطه بها ولا يتمتع بحمايتها، بخلاف المهاجر الذي تبقى علاقته بدولته الأصلية عادية وبالتالي يبقى خاضعا لقوانينها ونظمها وسلطتها. 33

كما يمكن القول بأن المهاجر يخرج من بلده بصورة طوعية بغية حياة أفضل له، غير انه اذا فضل العودة إلى وطنه يبقى متمتعاً بحماية حكومته، اما اللاجئين فهو شخص هارب من دولته بصورة غير طوعية وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، وعليه فإنه لا يرغب في الرجوع إلى دولته التي يحمل جنسيتها ولا يتمتع بحمايتها في ظل الظروف السائدة.

إذا فالمهاجر هو كل شخص يترك بلده الأصلي لأسباب اقتصادية او غيرها لا يشملها التعريف المحدد للاجئ في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، كما نص الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية الذي تبنته جامعة الدول العربية عام 2006، على انه لا بد على الدول ان تعترف بالاختلاف الجوهرى بين المهاجرين واللاجئين الذين لهم حقوق وواجبات، كما ان لكل منهما حاجيات مختلفة باعتبار ان اللاجئين هو شخص في امس الحاجة للحماية من طرف دولة اخرى بعد ان فقد حماية الدولة التي يحمل جنسيتها. 34

3- تمييز اللاجئين عن عديم الجنسية وملتمس اللجوء:

أ- تمييز اللاجئين عن عديم الجنسية:

إن الشخص عديم الجنسية هو الفرد الذي لا تربطه رابطة المواطنة مع أي دولة لعديم الجنسية، أن يعتبر لاجئا في حالة توفر عدة أسباب منها الخوف من التعرض للاضطهاد وقد عرفته اتفاقية 1954، المتعلقة بعديمي الجنسية على انه " ذلك الشخص الذي لا تعتبره اية دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعاتها أي قوانينها الداخلية ". 35 إن عدم حمل هذا الشخص لجنسية أي دولة قد يكون لعدة أسباب، إما نقص في القوانين الوطنية المتعلقة بمنح الجنسية مثل خسارته للجنسية بسبب زواجه بأجنبية أو بفعل إجراءات نزع الجنسية الجماعية عن فئة معينة من المواطنين أو لنزع الجنسية من مجموعة من الأفراد بسبب خيانتهم لبلدهم، 36 فعديم الجنسية هو (فرد لا تتوفر فيه شروط اكتساب اية جنسية في العالم في نظر جميع دول العالم، ومركزه يكون في وضع أسوأ بكثير من الأجانب الآخرين الذين يحملون جنسية دولة معينة). 37

أما فيما يخص حقوق عديمي الجنسية فقد تم النص عليها في اتفاقية 1954، ولهم نفس الحقوق تقريبا التي يتمتع بها اللاجئين والمواطنين، والمساواة مع الأجانب العاديين، غير أن اللاجئين له أفضلية في المعاملة من قبل الدولة المضيفة التي يقيم فيها أجانب آخرون، عكس عديم الجنسية الذي يعامل بنفس المعاملة التي يحظى بها الأجانب الآخرون. 38

كما أن عديم الجنسية يدخل في اهتمام المفوضية السامية للأمم المتحدة من أجل حل مشاكله والحصول على الوثائق اللازمة التي تمكن من إعادة ادماجه كمواطن عادي في بلدها، كما تقدم المفوضية استفسارات قانونية للدول حول مسائل هذه الفئة وتشجع على الانضمام لاتفاقية 1954، من أجل تأمين معيار أساسي لمعاملة حسنة لعديمي الجنسية. 39

ومن خلال ما سبق نستنتج ان هناك تشابه بين كل من اللاجئين وعديم الجنسية على اعتبار أن كلاهما يدخل في اهتمام المفوضية السامية للأمم المتحدة، غير أن اللاجئين يختلف عن عديم الجنسية في كون الأخير لا يحمل جنسية أي بلد عكس اللاجئين الذي يحمل جنسية الدولة الهارب منها بسبب ما يتعرض له من الاضطهاد، كما ان اللاجئين يخضع بشكل خاص لاتفاقية 1951، الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها، كما أن اللاجئين يحظى بمعاملة افضل من الأجانب الآخرين في الدولة المضيفة، أما عديم الجنسية فهو يخضع لاتفاقية 1954، المتعلقة بوضع عديمي الجنسية، ويحظى بمعاملة عادية مثله مثل الأجانب الآخرين في الدولة المستقبلية.

ب- تمييز اللاجئين عن ملتمس اللجوء:

يمكن تعريف ملتمس اللجوء بأنه (ذلك الفرد الذي غادر دولته بصفة غير طوعية لأن البقاء فيها يشكل خطر على حياته، من أجل الحصول على حماية دولة أجنبية، حيث يعترف له القانون الدولي بهذا الحق لكنه لا يعترف به كلاجئ ولا يلزم تلك الدولة بمنحه صفة اللاجئين). 40

كما يمكن القول بأن ملتمس اللجوء هو الشخص الذي لم يتم الرد بعد على طلبه في الحصول على صفة اللاجئين، كما يمكن أن يشير إلى فرد لم يتقدم بعد بطلب اللجوء. 41

ويعتبر التماس اللجوء حق من حقوق الإنسان والتي نصت عليه المادة 14، الفقرة 1، من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، على " لكل فرد الحق في ان يلجأ إلى بلاد أخرى أو أن يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد". 42

ولا بد على الدول أن تمنح ملتمس اللجوء وثائق تثبت هويته بالإضافة إلى دليل يضم طلبه والذي يعتبر بمثابة تصريح إقامة يبقى ساري المفعول إلى غاية البت في طلبه، اتخاذ قرار نهائي حوله، ويجب أن يكون لكل ملتمس اللجوء حقوق متساوية في الحصول على مثل تلك الوثائق. 43

ويجب أن نشير إلى أن المفوضية السامية للأمم المتحدة أكدت على أن يجب معاملة طالب اللجوء على أساس أنه لاجئ محتمل، وذلك من خلال توفير الحماية المطلوبة إلى غاية الفصل في طلبه لا سيما أن ملتمس اللجوء قد يواجه العديد من المشاكل كطول المدة التي ينتظرها إلى غاية دراسة طلبه والبت فيه والتي غالبا ما تكون السنة أو تزيد عن ذلك بسبب كثرة الطلبات المقدمة للجهات المختصة. 44

ومن الحقوق التي بها يتمتع بها ملتمس اللجوء هو عدم إعادته قسرا وبصفة غير طوعية إلى الدولة الهارب منها بسبب تعرضه للاضطهاد. 45

وهذا ما أكدته اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لسنة 1969، وذلك في نص المادة 2، فقرة 3، " لا يجوز لدولة عضو ان تخضع أي شخص لإجراءات كالمنع من عبر الحدود أو الأبعاد أو الطرد وهي إجراءات قد تضطره إلى العودة وإلى البقاء في بلد تتعرض فيه حياته أو سلامته أو حريته للخطر". 46

وقد توصلت اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه بعد دخول ملتمسي اللجوء إلى الدولة الأجنبية لابد من معاملتهم وفقا للمعايير الدنيا لمعاملة اللاجئين، إذ ينبغي عدم معاقبتهم أو تعريضهم لسوء المعاملة لمجرد ان وجودهم غير قانوني، كما لابد عدم تقييد تنقلهم إلا لضروريات الصحة العامة والنظام العام، كما ينبغي معاملتهم وفق مراعاة ظروفهم القاسية الخاصة، ومساعدتهم عند الضرورة وعدم التمييز بينهم على أساس العنصر أو الدين أو الرأي أو الجنسية أو بلد النشأة.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للجوء:

إن الإنسان الذي يتعرض للاضطهاد وتنتهك حقوقه بصفة صارخة ينشأ له الحق في أن يبحث عن ملجأ يأمن فيه على حياته وحياة أسرته، 47 هذا ما نصت عليه المادة 14، الفقرة 1، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه " لكل فرد الحق في ان يلجأ إلى بلد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربا من الاضطهاد " ومن خلال هذه المادة يتبين بكل وضوح ان اللجوء هو حق لكل شخص تعرض للاضطهاد داخل بلده أو داخل بلد اخر كان مقيما فيه يمكنه ان يلتمس لنفسه

ملجأ يحميه، ولم يبق الاضطهاد هو العنصر الوحيد الذي ينشئ حق اللجوء بل ظهرت في الآونة الأخيرة ظروف جديدة غير الاضطهاد اجبرت العديد من الأشخاص على ترك دولتهم واللجوء إلى دول أخرى وبالتالي فهو ينشأ بشكل مباشر للشخص بمجرد المساس بحقوقه وحرياته وتعرضها لانتهاك خطير داخل بلده الأصلي وبداية من اعتبار الشخص لاجئاً فإنه يتمتع بالحماية القانونية التي تقرها له اتفاقية 1951، والبروتوكول الملحق بها لعام 1967، وباعتبار ان اللجوء حق لكل شخص، لذا فإن هذا الحق يتشكل وفقاً للعناصر التالية:

1- حق الدولة في منح اللجوء:

من المتعارف عليه أن حق اللجوء في القانون الدولي يرجع تقليدياً للدولة حيث ينبع حقها بمنح اللجوء من حقها في ممارسة الرقابة على أراضيها وعلى الأشخاص الموجودين ضمن حدودها، وهذا مفاده ان للدولة الحق بأن تمنح أو ترفض طلب اللجوء، حيث لا يوجد أي وسيلة قانونية، أو عرفية تخول للفرد للحصول على اللجوء دون موافقة الدولة المضيفة، فعلى الصعيد الدولي لا تخول اتفاقية 1951، وبروتوكول 1967، ذلك وعلى الصعيد الإقليمي احترمت كل من اتفاقية الوحدة الأفريقية والاعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان مبدأ سيادة الدولة. 48 ونصت عليه المادة 2/الفقرة 1، من اتفاقية الوحدة الأفريقية كما يلي " تتعهد الدول الاعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بالقيام بكل ما في استطاعتها في إطار التشريعات الخاصة بها لإيواء اللاجئين وكفالة إقامتهم لمن لا يستطيعون لأسباب جدية العودة إلى بلادهم الاصل، أو البلد الذي يحملون جنسيته ". 49

2- حق الفرد في طلب اللجوء:

يتمثل العنصر الثاني من مضمون حق اللجوء في حق الفرد في طلب اللجوء خارج دولته، الأمر الذي يستتبع ممارسته لحقه في مغادرة بلده بحرية وهذا ما كرسه الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13، منه وأكد مشروع الشريعة العربية لحقوق الإنسان والشعوب الذي لم يدخل حيز التنفيذ في المادة 8، منه، على حق المواطن العربي في مغادرة وطنه والعودة إليه، 50 كما نصت المادة 27/، الفقرة 2/، من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تحديث عام 2004، على أنه " لا يجوز نفي أي شخص من بلده أو منعه من العودة إليه ". 51 وعلى الصعيد الأوربي تنص المادة 2/، من البروتوكول الرابع الملحق بالمعاهدة الأوربية لحماية حقوق الإنسان وحرياته لعام 1950، على إنه " لكل شخص حرية مغادرة أي بلد بما فيه بلده ". 52 وهذا ما أكدته المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان في نص المادة 22/، الذي جاء مماثلاً أما جاء في البروتوكول الرابع الملحق بالمعاهدة الأوربية، وبالتالي فإن حق الفرد في طلب اللجوء قد كرس في معظم المواثيق الدولية والإقليمية بحيث يحق لكل فرد لديه خوف من الاضطهاد مغادرة أي بلد بما في ذلك دولته الأصلية، وذلك بهدف طلب اللجوء. ورغبة من المجتمع الدولي في حماية اللاجئ، كرس له القانون الدولي مركزاً قانونياً يخوله التمتع ببعض الحقوق والحريات الأساسية وذلك بموجب عدة مواثيق واتفاقيات دولية والتي سنتطرق لأهمها من خلال التقسيم التالي:

الفرع الأول: وضعية اللاجئين وفقاً لاتفاقية 1951:

ستتضمن دراستنا على الحقوق التي منحت للاجئين بموجب اتفاقية 1951، الخاصة بوضع اللاجئين، وقد صنف جمهور الفقهاء هذه الحقوق إلى حقوق عامة وحقوق خاصة (مدنية) وحقوق اقتصادية واجتماعية.

أ- الحقوق العامة:

1- حق عدم الرد والأبعاد: ان قيام الدولة بعملية الرد والأبعاد يسبب اضراراً جسيمة للاجئ قد تكلفه حياته أحياناً، لهذا استقر القانون الدولي على حماية اللاجئ وفرض على الدول عدم رده لبلده، لان رده يعني ببساطة تنصل من المسؤولية الدولية وتعريض حياة شخص للخطر فيجعل من هذا العمل جريمة، 53 وهذا ما نصت عليه الفقرة 1 / من المادة 33/، كما يلي " لا يجوز لأية دولة متعاقدة ان تطرد لاجئاً أو ترده بأية صوره إلى حدود الاقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية ". 54

ويمكن رد اللاجئ فقط اذا كان يشكل خطراً على الامن واستقرار دولة الملجأ، 55

وهذا ما نصت عليه الفقرة 1/، من المادة 32/، من الاتفاقية، اذ نصت على " لا تطرد الدولة لاجئاً موجود في اقليمها بصوره نظامية إلا لأسباب تتعلق بالامن الوطني أو النظام العام ". 56

وتجدر الإشارة إلى ان الفقه يعتبر الرد قاعدة قانونية دولية لا يجوز إجراء أي تحفظ عليها.

2- حق عدم التمييز: احتل هذا المبدأ مكاناً بارزاً في اتفاقية 1951، وهذا ما أكدته المادة 3/، منها والتي نصت على ما يلي " تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ ". 57 والتمييز المحظور هو الذي يقع بين أفراد من ذوي المراكز القانونية المتساوية، لذلك فالفوارق المشروعة في المعاملة بين المواطن والأجنبي لا تعد تمييزاً أو أخلاً بمبدأ المساواة لأنه لا يمكن التسوية بين المواطن والأجنبي في كل شيء خاصة فيما يتعلق بالحقوق والحريات. 58

ب- الحقوق المدنية:

1. الحق في الحصول على وثائق ثبوتية: يعتبر التوثيق الشخصي أحد أدوات حماية اللاجئين لتوفير دليل إثبات هوية ويعطى للدول المضيفة وسيلة مهمة لضمان عدم تعريض أي لاجئ لمواجهة خطر الأبعاد، فحق اللاجئين في الحصول على وثائق هوية يكفل له الاعتراف به أمام القانون ويجعله يستفيد من الحماية الدولية، وجاء النص على هذا الحق في اتفاقية 1951، إذ نصت المادة/27، على أن " تصدر الدول المتعاقدة بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة ". كما أكدت المادة / 18، من نفس الاتفاقية على أن " تصدر الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها وثائق سفر لتمكينهم السفر إلى خارج هذا الإقليم ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني أو النظام العام " 59.
2. الحق في التنقل: ويقصد به إمكانية تغيير الفرد لمكانه وفقاً لحريته وقد سماها البعض بحرية الحركة وهناك العديد من أنواع التنقل، جوي، بري، بحري، إلا أن أكثرها هو التنقل الجوي، وقد نصت المادة /26، من اتفاقية 1951، على أن " تمنح كل من الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار محل إقامتهم الحر ضمن أراضيها، على أن يكون رهناً بأية أنظمة تنطبق على الأجانب عامة في نفس الوقت " 60.
3. الحق في ممارسة الشعائر الدينية: من حق اللاجئين ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، ويشمل هذا الحق حرية تغيير العقيدة وحرية نشرها والقيام بتدريسها، وحرية اختيار التعليم الديني للأولاد، وهذا ما نصت عليه الاتفاقية في المادة / 4، من اتفاقية 1951، إذ نصت على أن " تمنح الدول المتعاقدة للاجئين داخل أراضيها معاملة توفر لهم على الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها على الصعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم " 61.
4. الحق في التقاضي: منحت اتفاقية 1951، الخاصة بوضع اللاجئين حق التقاضي أمام المحاكم بحيث يستطيع أن يتقدم بدعوى أمام محاكم الدولة التي يقيم فيها للحصول على حقه، إذ نصت المادة /16، من الاتفاقية على أن " 1- يكون لكل لاجئ على أراضي جميع الدول المتعاقدة حق التقاضي الحرام أمام المحاكم. 2- يتمتع كل لاجئ في الدولة المتعاقدة محل إقامته المعتادة بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث التقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية والاعفاء من ضمان أداء المحكوم به " 62.
5. حق التجنس: حث المجتمع الدولي جميع الدول المتعاقدة على ضرورة تسهيل عمليات التجنس محاولة منه لإنهاء معاناة اللاجئين ودمجهم في مجتمعات أخرى أكثر حماية لحقوق الإنسان، وهذا ما نصت عليه المادة /34، من الاتفاقية على أن " تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل على الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلى أدنى حد ممكن " 63.
6. الحق في تكوين الجمعيات والتنظيمات: يحق للاجئين تكوين الجمعيات والتنظيمات غير السياسية، والتي لا تهدف إلى تحقيق الربح وإقامة النقابات المهنية على تراب الدولة التي يقيمون فيها ومعاملتهم في هذا المجال، إذ نصت المادة /15، من الاتفاقية على أن " تمنح الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، فيما يتعلق بالجمعيات غير السياسية وغير المستهدفة للربح والنقابات المهنية و أفضل معاملة ممكنة تمنح في نفس الظروف و لمواطني بلد أجنبي " 64.

ج- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:**1- الحقوق الاقتصادية:**

- أ - الحق في العمل: يتمتع اللاجئ بالحق بالعمل مقابل الحصول على أجر، وذلك حتى لا يبقى عبئاً على المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا ما نصت عليه المادة / 17، من الاتفاقية إذ نصت على أن " تمنح الدولة المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، تمنح في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مقابل أجر. " 65
- ب- الحق في السكن: لقد نصت اتفاقية 1951، الخاصة بوضع اللاجئين في المادة/21، منها على أن " فيما يخص الاسكان وبقدر ما يكون هذا الموضوع خاضعاً للقوانين أو الأنظمة أو خاضعاً لإشراف السلطات العامة، تمنح الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، على أن لا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف. " 66
- ت- الحق في التملك: يحق للاجئ امتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة وما يرتبط بحق الملكية من حقوق كالحق في البيع والإيجار، وهذا ما نصت عليه المادة /13، من الاتفاقية إذ نصت على أن " تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة، لا تكون في أية حال أدنى من تلك الممنوحة في نفس الظروف للأجانب عامة، فيما يتعلق

بحيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة، والحقوق الأخرى المرتبطة بها وبالإيجار وغيره من العقود المتصلة بالمتلكات المنقولة وغير المنقولة " 67

2- الحقوق الاجتماعية :

أ- الحق في التعليم الابتدائي: يعتبر التعليم حق معترف به للجميع دون استثناء ويتعين على الدولة ضمان استمرار وصول أفراد إلى التعليم ولا بد من توفيره دون تمييز. وقد اهتمت اتفاقية 1951، بهذا الموضوع حيث يمكن للاجئ كمواطن الاستفادة من طور التعليم الابتدائي اما الاطوار الأخرى فيعامل فيها معاملة الشخص الأجنبي. وقد نصت المادة / 22، من الاتفاقية على أن " 1- تمنح الدولة المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها فيما يخص التعليم الابتدائي. 2- تمنح الدولة المتعاقدة اللاجئين افضل معاملة ممكنة، على أن لا تكون في أي حال اقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، فيما يخص فروع التعليم غير الابتدائي، وخاصة على صعيد متابعة الدراسة والاعتراف بالمصادقات والشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج والإعفاء من الرسوم والتكاليف و وتقديم المنح الدراسية " 68

ب - الحق في الضمان الاجتماعي والمساعدة العامة: من حق اللاجئ التمتع بنفس معاملة المواطن في مجالات الضمان الاجتماعي والأجور والمساعدة العائلية، وساعات العمل والإجازات وأعمال التوظيف، والتعليم والتكوين المهني وفي حالة وفاة اللاجئ أثناء العمل يحصل على نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطن. وقد نصت المادة / 24، من الاتفاقية على أن " 1- في حدود كون هذه الشؤون خاضعة للقوانين والأنظمة أو لإشراف السلطات الإدارية، لأجر بما فيه التعويضات العائلية اذا كانت تشكل جزءا من الأجر، وساعات العمل والترتيبات الخاصة بساعات العمل الإضافية والإجازات المدفوعة الأجر والقيود على العمل في المنازل و والحد الأدنى لسن العمل والتلمذة والتدريب المهني، وعمل النساء والأحداث والاستفادة من المزايا التي توفرها عقود العمل الجماعي. 2- الضمان الاجتماعي، الأحكام القانونية الخاصة بإصابة العمل المهنية والأمومة والمرض والعجز والشيخوخة والوفاء والبطالة والأعباء العائلية، واية مخاطر أخرى تنص القوانين والأنظمة على جعلها مشمولة بنظام الضمان الاجتماعي " 69

ث- الحق في تحقيق المساواة عند تقديم الإعانات الاجتماعية:

لقد نصت المادة / 20، من الاتفاقية على أن " حيثما وجد نظام تقنين ينطبق على عموم السكان و يخضع له التوزيع العمومي للمنتجات غير المتوافرة بالقدر الكافي، يعامل اللاجئون معاملة المواطنين " 70

الفرع الثاني: وضعية اللاجئين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لسنة 1977.

تعتبر اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، والبروتوكولين الإضافيين لسنة 1977، أساس القانون الدولي الإنساني، وهي ترمي إلى منح حقوق وضمانات لعدة طوائف من الأشخاص في وقت الحرب، وباعتبار أن القانون الدولي الإنساني ينص على وجوب أن يحظى ضحايا النزاع المسلح سواء كانوا لاجئين أم لا بالاحترام والحماية من الآثار الناجمة عن الحرب وإن تتوفر لهم المساعدة.

وقد أبرمت اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949، وقد صادقت عليها 188 دولة عضو في الأمم المتحدة، وقد اهتمت الاتفاقية بحماية المدنيين اذ نصت في المادة / 4، منها على أن " الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون انفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان و في حالة قيام نزاع أو احتلال تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياها أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها " 71 ونظرا لاعتبار اتفاقية جنيف الرابعة 1949، اللاجئ فردا أجنبيا يقيم في أرض أجنبية، وتلزم الدولة المضيفة بمعاملة إنسانية وادرجته في الباب الثالث المتعلق بوضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم في القسم الثاني منه والخاص بالأجانب في اراضي أطراف النزاع وأقرت له عدة حقوق وضمانات من أهمها هي:

أ- المعاملة الإنسانية اثناء الحجز.

ب- حق مغادرة البلد.

ت- حق اللاجئ في تلقي الإمدادات والحصول على العلاج.

ث- حق ممارسة العقائد الدينية.

ج- حق اللاجئ في الانتقال.

ح- حضر نقل اللاجئ وأبعاده.

خ- حق اللاجئ في العودة.

المطلب الثالث: إعادة التوطين:

المطلب الثالث: التعريف بإعادة التوطين ودور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تفعيل البرنامج

لغرض تناول موضوع المطلب فقد ارتئينا بيانه في فرعين خصصنا الأول منهما للتعريف بإعادة التوطين بينما خصصنا الثاني لبيان دور المفوضية في تفعيل برنامج إعادة التوطين وهذا ما سنتناوله تباعا وكالاتي:

أولاً: التعريف بإعادة التوطين

يراد بإعادة التوطين أحد الحلول الدائمة التي توفرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للاجئين الحاصلين على اعتراف بلجوتهم من قبل المفوضية باعتبارها الجهة الرسمية الكافلة والراعية لشؤونهم حول العالم، اذ يجري نقل اللاجئ من البلد الثاني إلى البلد الثالث باعتبار ان البلد الأول هو بلد اللاجئ الأصلي.

كما يعرف ايضا بأنه نقل اللاجئين من دولة إلى أخرى وافقت الأخيرة على قبولهم كلاجئين وتوفير الحماية اللازمة لهم وتمتعهم بالحقوق التي يتمتع بها المواطنون في دولهم ومنها حق التجنس بجنسية بلد إعادة التوطين. 72 إن إعادة التوطين لا يعد حقا متاحا للاجئ الذي لا يمكنه التقدم بطلب لإعادة توطينه ذلك ان الدول المضيفة لا تمنح إلا عددا محدودا جدا من فرص إعادة التوطين في كل عام استنادا لاستيفاء اللاجئ للمعايير الصارمة لتقديمهم عبر المفوضية إلى بلدان إعادة التوطين، حيث تعد عملية إعادة التوطين الحل الدائم الوحيد الذي يؤدي إلى نقل اللاجئين من بلد اللجوء إلى بلد ثالث. 73

أما عن المعايير المعتمدة لبيت إعادة التوطين فتقوم المفوضية بالنظر في كل حالة استنادا للوقائع الموضوعية الخاصة بكل حالة دون النظر لتاريخ التسجيل لدى المفوضية حيث تقوم الأخيرة بأخذ اللاجئين الأكثر عرضة للخطر بعين الاعتبار لغايات إعادة التوطين، وأن هذه المعايير هي معايير إنسانية وتعد الطريق الأول للدخول في ملف برنامج إعادة التوطين ولعل من بين ابرز الحالات التي تنطبق عليها المعايير هي:

(النساء تحت الخطر، الاطفال المهددون بالخطر الذين يعتبرون اولوية بالنسبة للبرنامج. 74 الأشخاص اللذين تعرضوا لإصابات حرب أو اعتقال سابق أو تعذيب، الحالات الطبية الحرجة التي لا يمكن علاجها في البلد وان تكون حياة صاحب الحالة مهددة بخطر الموت أو فقدان أحد وظائف الجسم، وجود مشكلة امنية. 75، ومن المعايير ايضا الخطر الناجم عن الاختلاف. 76

ان جميع هذه المعايير يمكن ان تؤهل العائلة أو الفرد اللاجئ إلى دخول برنامج إعادة التوطين ولكنها بمجملها لا تضمن إعادة التوطين لوجود معايير أخرى تتعلق بدراسة الملفات المقدمة بشكل مفصل ودقيق وتظهر مدى احقية الأشخاص لتعاده التوطين تضعها الدول المستقبلية وتختلف بدرجة شدتها من دولة إلى أخرى وتكون معظمها غير معلنة.

ثانياً: دور المفوضية في تفعيل برنامج إعادة التوطين

تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ابتداء بتحديد من هم اللاجئين الأكثر عرضة للخطر كي تقوم المفوضية بالنظر إليهم بعين الاعتبار لغرض إدخالهم في برنامج إعادة التوطين بالاستناد إلى ظروفهم الخاصة والمعلومات التي يقدمها اللاجئ وقت التسجيل لدى المفوضية التي تقوم بدراسة الملف والبت بمدى اهلية اللاجئ لإعادة التوطين. 77

ولغرض ممارسة المفوضية لدورها في برنامج إعادة التوطين وقبل المباشرة بالمقابلة فان هناك مراحل معتمدة لدى المفوضية يتم في ضوئها البت بطلبات إعادة التوطين وتتجلى تلك المراحل بالاتي:

1- ضرورة التسجيل لدى المفوضية والتي تقوم بدورها بمنح رقم القبول وتوجيه الاسئلة الروتينية. 78

2- قيام المفوضية بالاتصال بطالب اللجوء لغرض إجراء المقابلة وادراج المقابلة في الملف.

3- حضور طالب اللجوء للمقابلة وقيام المفوضية بدورها المناط بها تحديدا في المقابلة.

4- قيام المفوضية بعد المقابلة بإجراء التقييم الأولي لغرض إعادة التوطين.

5- قيام المفوضية بتقديم الملف لدولة إعادة التوطين متضمنا كامل البيانات مع التقييم.

6- توجيه المفوضية لطالب اللجوء بضرورة إجراء الفحوصات الطبية قبل المقابلة في بلد إعادة التوطين.

7- قيام المفوضية باعلام طالب اللجوء بعد القبول من دولة إعادة التوطين لتحديد موعد المغادرة.

جدير بالذكر أن بإمكان اللاجئ أن يزود المفوضية بأخر المستجدات التي تحصل لديه عن طريق مكاتب المفوضية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو من خلال أقرب موعد لتجديد شهادة التسجيل، على أن يكون القرار النهائي بقبول إعادة توطين اللاجئ لدولة إعادة التوطين وليس لمفوضية اللاجئين علاقة بذلك، وفي حالة رفض دولة إعادة التوطين للملف فان إعادة تقديمه لا تحصل تلقائيا وسوف تتولى المفوضية النظر بمدى امكانية إعادة تقديم الملف وفقا لمعايير المفوضية وحصص التوطين المتوفرة في دول إعادة التوطين، وترجع زيادة الاحتياجات لإعادة التوطين لأسباب عديدة منها تركيز المفوضية على التخطيط متعدد السنوات وتعزيز دور إعادة التوطين في استراتيجيات الحلول الشاملة ذلك ان دور إعادة التوطين ومساهمته في الامن البشري وتشجيع الناس على المشاركة في بناء السلم لا يتجلى ذلك في توفير

الحماية وإيجاد الحلول للاجئين فحسب بل أيضاً في بلورة حلول شاملة لحالات اللجوء، ولعل من المهم أن تقتزن الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل توسيع نطاق إعادة التوطين بالتزامات من جانب الدول بزيادة فرص إعادة توطين اللاجئين واعطاء الأولوية في إتاحة الأماكن لأشد الناس حاجة لهذا الحل. 79

هذا ويمكن التوصل مع المفوضية لا بلاغها عن أي تطورات تخص وضع اللاجئين من خلال الاتصال بخط المساعدة (064008000) أو من خلال وضع رسالة نصية في إحدى الصناديق الزرقاء الموجودة في جميع مراكز التسجيل التابعة للمفوضية أو من خلال مقابلة التجديد المقبلة.

أن جميع الخدمات التي تقدمها المفوضية هي خدمات مجانية تماماً وأن حصل وطلب أي شخص مبلغ من المال مقابل أي خدمة تقدمها المفوضية يجب التبليغ عنه مباشرة لدى مكتب المفتش العام الذي سيتولى التأكد من الادعاء ومن وجود سوء سلوك أو احتيال أو فساد أو استغلال أو اعتداء أو تحرش جنسي من قبل موظف في المفوضية أو من قبل أي شخص يعمل بشكل مباشر مع المفوضية. 80

جدير بالذكر أن هناك فائدة ذات وجهين تترتب على استقبال اللاجئين في بلد إعادة التوطين تتمثل في وجهها الأول على اللاجئين المعاد توطينهم في بلد يختلف كلياً عن مجتمعاتهم ولغتهم وثقافتهم، بينما يتمثل الوجه الثاني بما تقوم به الدولة المستقبلية بتقديم الخدمات لتسهيل عملية الاندماج. 81

أما عن أثر جائحة كورونا على برنامج إعادة التوطين فقد أوقفت الجائحة البرنامج بالكامل في 17 آذار 2020 في ظل الحجر الصحي الذي فرض في أغلب دول العالم لمواجهة تفشي الجائحة مما أدى ذلك إلى تأخير ترحيل قرابة عشرة آلاف لاجئ، إلا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى جانب منظمة الهجرة الدولية قد أعلنتا استئناف عمليات إعادة توطين اللاجئين الذين تم تحديد رحلاتهم مسبقاً على الرغم من وجود العديد من القيود على السفر والتي لاتزال سارية في بعض الدول إلا أنه قد بدأ تخفيضها في العديد من دول العالم لغاية تاريخ إعداد هذا البحث والتي سيتم إرسال اللاجئين إليها. 82.

الخاتمة:

لقد تطرقنا في هذا البحث لواحدة من أهم مشاكل العصر، والتي ترمي بظلالها على جميع الدول، فظاهرة اللجوء كانت وما تزال من اعظم المسائل التي تؤرق المجتمع الدولي بسبب زيادة صور وأشكال الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها اللاجئين، وبعد عملنا على تبين الوضع القانوني للاجئين في ظل هذه الانتهاكات وجهود المجتمع الدولي لتحسين وضعية اللاجئين وضمان حقوقه عن طريق ابرام مجموعة من المواثيق الدولية والاقليمية.

إن البيئة التي يعمل فيها اليوم موظفو الحقل الإنساني المعنيون بالمشردين قسراً هي بيئة بالغة التعقيد، تقتضي من العاملين فيها استجابة حاسمة ومتناسقة ومخصصة في إطار الشراكة مع جميع الأطراف المعنية، لا سيما الدول. وقد بلغت عملية الإصلاح الهيكلي والإداري التي انطلقت في عام ٢٠٠٦ مرحلة التدعيم حالياً، وهي مرحلة تلتزم فيها المنظمة بأسرها بنهج الأداء الموجّه نحو النتائج. ولا يعني ذلك أن المفوضية قد بلغت من العلم ما يُغنيها عن المزيد من التعلم. فستواصل المفوضية، وهي تمضي في عملها قُدماً، استعراض طرائق العمل وتعديلها بحسب مقتضى الحال بهدف الاستجابة على أفضل نحو إلى احتياجات المستفيدين من خدماتها أي سكان العالم المجتئين من جذورهم والمحرومين من الجنسية.

التوصيات:

1- لا بد من التعامل مع مشكلة اللاجئين على انها مشكلة دائمة ليس لها حلول في المدى القريب، وذلك من أجل الوصول إلى حلول لهذه المسألة على المدى البعيد.

على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار أن مسألة اللاجئين هي بطبيعتها عالمية، ومن ثم لا يمكن حلها إقليمياً أو وطنياً فقط.

2- لا بد على الدول أن تتعاون فيما بينها لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل اللاجئين، لأن الآثار الخطيرة للمشكلة تطل الجميع دون استثناء.

3- يجب تعديل تعريف اللاجئين في اتفاقية 1951، ليشمل اللاجئين البيئيين، واعتبار الكوارث الطبيعية من أسباب الخوف والمبرر للجوء، نظراً للتغيرات المناخية التي تحتاج العالم وارتفاع أعداد هذا الصنف من اللاجئين.

4- ضرورة التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، التي تحدد الحقوق الأساسية للاجئين على المستوى الاقليمي المكمل لاتفاقية 1951، الخاصة بوضع اللاجئين.

5- يجب على الدول العربية المبادرة للتوقيع على مشروع الاتفاقية العربية التي وضعت أسسها جامعة الدول العربية عام 1993، لتنظيم أوضاع اللاجئين والتي توقع عليه إلا مصر عام 1994.

- 6- نقترح زيادة عدد مكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين كي يتسنى للمزيد من اللاجئين الوصول إليها بسهولة ويسر بغية التسجيل لدى المفوضية.
- 7- نقترح قيام الأمم المتحدة حث الدول المستضيفة قبول اعداد اكبر من الأشخاص الداخلة ملفاتهم ضمن برنامج إعادة التوطين وتقديم الدعم اللازم لذلك.
- 8- نقترح قيام الأمم المتحدة بحث الدول المستضيفة التحلي بمرونة اكبر ازاء قبول طلبات إعادة التوطين واعتبار ذلك مسؤولية إنسانية لانقاذ ارواح مهددة بالخطر

المصادر:

- عقبة خضراوي، الحماية الدولية للاجئين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية وجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012
- سليم معروف، حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم القانون في كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر اباتنة، الجزائر، 2009
- ابي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، ط 1 بيروت دار الصادر 1994
- احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الثاني، ط 1 عالم الكتب القاهرة 2008
- صلاح الدين طلب، حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، مجلد 17، عدد 1، مجلة الجامعة الاسلامية، فلسطين 2009
- مظهر حريز محمود، القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتها باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق، اطروحة دكتوراة مقدمة إلى جامعة سانت كلمنز، بغداد 2013
- يحيى علي حسين، المشروعية القانونية والأبعاد الامنية للهجرة الوافدة، ط 1، النهضة العربية 2009
- عبد الله الجعلي، الجوانب القانونية الأساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي، المجلد 40، المجلة المصرية للقانون الدولي.
- احمد الرشدي، حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، ط 2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2005
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحديد وضع اللاجئ، برنامج التعليم الذاتي رقم 2، المكتب الاقليمي لمفوضية اللاجئين، ط 1 مصر 2006
- حورية ايات قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، اطروحة دكتوراة مقدمة إلى جامعة مولود معمري 2015
- ايمن ادب سلمة، مسؤولية الدولة اتجاه طالب اللجوء، اطروحة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2004
- محمد مبارك، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2012
- ليون بوقير، الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، دار المهد للنشر والتوزيع، الاردن 1981
- احمد عبد الظاهر، أبعاد الأجانب في ضوء أحكام القانون الجنائي، ط 1 دار النهضة العربية، القاهرة 2007
- زهرة مرابط، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة مولود معمري 2011
- رنا سلام، مبدأ الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي، اطروحة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة النهرين، بغداد 2015
- سنان طالب عبد الشهيد، حقوق و واجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني، المجلد 4، العدد 13، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق 2009
- نجوى مصطفى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2002
- عبد القادر غمري، حقوق اللاجئين بين القانون الدولي والشريعة الاسلامية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران 2013
- الموقع الالكتروني الخاص بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين
- www.unhcr.org
- الأمم المتحدة / الدورة الرابعة والستون الملحق 12 / تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين 2009 الوثيقة

A/64/12

الهوامش:

- 1 - عقبة خضراوي : الحماية الدولية للاجئين , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية و جامعة محمد خيضر , بسكرة , الجزائر , 2012 , ص 35.
- 2 - سليم معروف : حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة , رسالة ماجستير مقدمة الى قسم القانون في كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر , باتنة , الجزائر , 2009 , ص 10 .
- 3 - ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور , لسان العرب , المجلد الاول ط 1 , بيروت , دار الصادر 1994, ص 152.
- 4 - احمد مختار عمر : معجم اللغة العربية المعاصر المجلد الثاني , ط 1 عالم الكتب , القاهرة 2008 , ص 1994.
- 5 - صلاح الدين طلب : حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي , مجلد 17 , عدد 1 , مجلة الجامعة الاسلامية , فلسطين 2009, ص 162.
- 6 - صلاح الدين طلب فرج : حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي , مصدر سابق , ص 162.
- 7 - مظهر حريز محمود : القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتها باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء الى العراق : اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة سانت كليمنتس , بغداد , 2013 , ص 80.
- 8 - يحيى علي حسين : المشروعية القانونية والابعاد الامنية للهجرة الوافدة , ط 1 , دار النهضة العربية , 2009 , ص 186.
- 9 - عقبة خضراوي : الحماية الدولية للاجئين , مصدر سابق , ص 36.
- 10 - انظر المادة 1/ فقرة 2 / من اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 , الخاصة بوضع اللاجئين.
- 11 - عقبة خضراوي : الحماية الدولية للاجئين , مصدر سابق , ص 37.
- 12 - عبدالله الجعلي : الجوانب القانونية الاساسية لحماية اللاجئين في القانون الدولي , المجلد 40 , المجلة المصرية للقانون الدولي , ص 93.
- 13 - عقبة خضراوي : مصدر سابق , ص 80.
- 14 - مظهر حريز محمود : القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتها باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء الى العراق , مصدر سابق, ص 80.
- 15 - احمد الرشيدى : حقوق الانسان , دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق , ط 2 , مكتبة الشروق الدولية , القاهرة , 2005 , ص 366.
- 16 - سليم معروف : حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة , مرجع سابق, ص 21.
- 17 - عقبة خضراوي : مصدر سابق , ص 58.
- 18 - عقبة خضراوي : المصدر نفسه , ص 59.
- 19 - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين , تحديد وضع اللاجئ برنامج التعليم الذاتي رقم 2 , الكتب الإقليمية لمفوضية اللاجئين , ط 1 , مصر , 2006 , ص 65.
- 20 - عقبة خضراوي : المرجع السابق , ص 56.
- 21 - حورية ايات قاسي : تطور الحماية الدولية للاجئين , اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة مولود معمري , 2015 , ص 19.
- 22 - ايمن اديب سلمة : مسؤولية الدولة اتجاه طالب اللجوء , اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة القاهرة , 2004 , ص 157.
- 23 - المفوضية السامية للأمم المتحدة , تحديد وضع اللاجئ , مرجع سابق , ص 89.
- 24 - حورية ايات قاسي : تطور الحماية الدولية للاجئين , مرجع سابق , ص 27.
- 25 - انظر المادتين 1/31 و 1/33 , من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951.
- 26 - حورية ايات قاسي : المرجع السابق , ص 27.
- 27 - حورية ايات قاسي : تطور الحماية الدولية للاجئين , مرجع سابق , ص 39.
- 28 - محمد مبرك : وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة الجزائر , 2012 , ص 17.
- 29 - محمد مبرك : المرجع نفسه , ص 18.
- 30 - محمد مبرك و المرجع نفسه , ص 19.
- 31 - عقبة خضراوي : الحماية الدولية للاجئين , مرجع سابق , ص 38.
- 32 - ليون بوقير : الهجرة الدولية ماضيها وحاضرها ومستقبلها , دار المهدي للنشر والتوزيع , الاردن , 1981 , ص 13.
- 33 - عقبة خضراوي : مرجع سابق , ص 39.
- 34 - عقبة خضراوي و المرجع نفسه , ص 40.
- 35 - احمد عبد الزاهر : ابعاد الاجانب في ضوء احكام القانون الجنائي , ط 1 , دار النهضة العربية , القاهرة , 2007 , ص 96.
- 36 - زهرة مرابط : الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق جامعة مولود معمري , 2011 , ص 84.
- 37 - زهرة مرابط : المرجع نفسه , ص 86.
- 38 - زهرة مرابط : المرجع نفسه , ص 87.
- 39 - عقبة خضراوي , مرجع سابق و ص 90.
- 40 - ايمن اديب سلامة : مسؤولية الدولة اتجاه طالب اللجوء , مرجع سابق, ص 73.
- 41 - محمد مبرك : وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة مرجع سابق , ص 24.
- 42 - انظر المادة 14/ الفقرة 1/ , من الاعلان العالمي لحقوق الانسان . لسنة 1948.
- 43 - محمد مبرك : مرجع سابق , ص 24.
- 44 - رنا سلام : مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي , اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق جامعة النهرين , بغداد , 2015 , ص 46.
- 45 - رنا سلام : المصدر نفسه , ص 46.
- 46 - انظر المادة 2/ الفقرة 3/ , من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في افريقيا , اديس ابابا , 10 / سبتمبر 1969.

- 47 - سنان طالب عبد الشهيد : حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئين الانساني , المجلد 4, عدد13, مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والادارية , العراق, 2009, ص301.
- 48 - نجوى مصطفى حساوي : حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات , لبنان , ص39.
- 49 - انظر المادة /2, الفقرة 1/, من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في اديس ابابا , 10/سبتمبر/1969.
- 50 - المرجع نفسه , ص40.
- 51 - انظر المادة /27, الفقرة 2/, من تحديث الميثاق العربي لحقوق الانسان لسنة 2004.
- 52 - انظر المادة /2, الفقرة 2/, من البروتوكول رقم 4/, الملحق باتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية , بستراسبورغ 16/سبتمبر/1963.
- 53 - عبد القادر غمري : حقوق اللاجئين بين القانون الدولي والشرعية الاسلامية : رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية , جامعة وهران, 2013, ص5.
- 54 - انظر الفقرة / من المادة 33/, الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 55 - عبد القادر غمري : مرجع سابق , ص8.
- 56 - انظر الفقرة /1, من المادة 32, من اتفاقية الامم المتحدة 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 57 - انظر المادة/3, من اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
- 58 - عبد القادر غمري : مرجع سابق , ص24.
- 59 - انظر المادة /27, و28, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 60 - انظر المادة /26, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 61 - انظر المادة /4, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 62 - انظر الفقرة /1, و2, من المادة /16, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 63 - انظر المادة /34, و3, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 64 - انظر المادة /15, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 65 - انظر الفقرة /1, من المادة/17, و1, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 66 - انظر المادة /21, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 67 - انظر المادة /13, و3, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين ز
- 68 - انظر المادة /22, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 69 - انظر المادة /24, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 70 - انظر المادة /20, من اتفاقية 1951, الخاصة بوضع اللاجئين.
- 71 - انظر المادة /4, من اتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب. 1949.
- 72 - يشارك عدد قليل من الدول في برنامج اعادة التوطين التابع لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقوم الولايات المتحدة الاميركية باصدار قائمة بالبلدان الأكثر استقبالا للاجئين المعاد توطينهم وتأتي بعدها بلدان كندا والمملكة المتحدة واستراليا ودول الشمال الاوربي حيث تقوم هذه الدول بتوفير الحماية القانونية للاجئين ومنها الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اسوة بالتي يتمتع بها المواطنون.
- 73 - مع نهاية العام 2018 كان هناك 4,20 مليون لاجيء ممن تعنى بهم المفوضية في جميع انحاء العالم إلا انه لا يتم اعادة التوطين سوى اقل من 1% من اللاجئين كل عام بينما قدمت المفوضية في العام 2019 ملفات أكثر من 600,81 مليون لاجيء للنظر فيها من قبل بلدان اعادة التوطين.
- 74 - كأن يكون الطفل وحيدا او لديه مشكلات نفسية تسببت بها الحروب او الاطفال الذين يعملون لاعالة اسرهم او فاقد التعليم او الذين تعرضوا لاعتداء جنسي او حالات اخرى.
- 75 - كأن يتعرض الشخص او احد افراد عائلته لتهديدات او اعتداءات متكررة من قبل اشخاص او مجموعة معينة مع عجز العائلة عن حل المشكلة.
- 76 - كأن يقوم الشخص بتغيير دينه او جنسه ويواجه مخاطر تهدد بقاءه على قيد الحياة).
- 77 - للمزيد من التفصيل انظر : الموقع الالكتروني الخاص بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين www.unhcr.org.
- 78 - يكون التسجيل لدى المفوضية عن طريق الهاتف وتقديم المستمسكات الخاصة بالعائلة وهو تسجيل سهل في بعض الدول اما في دول الخليج العربي فيكون التسجيل عن طريق ايميل المفوضية في احدى مكاتب المفوضية ومنها المكتب الاقليمي في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات (
- 79 - انظر : الامم المتحدة / الدورة الرابعة والستون الملحق 12 / تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين 2009 الوثيقة A/64/12 .
- 80 - يمكن التواصل مع مكتب المفتش العام من خلال البريد الالكتروني التالي : Inspector@unhcr.org
- 81 - مثال ذلك جلسات التوجيه الثقافي واللغة والتدريب المهني فضلا عن توفير برامج تعزيز الوصول لسبل التعليم والتوظيف).
- 82 - نزح حوالي 80 مليون شخص حول العالم بسبب النزاع او الاضطهاد او العنف او انتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك أكثر من 26 مليون لاجيء وفقا لارقام الامم المتحدة وهذا انما يعني ان 1% من سكان العالم قد فرو من منازلهم واماكن اقامتهم، ولدى مراجعة ارقام واحصائيات المفوضية يتبين بان 4,1 مليون شخص كانوا يحتاجون الى اعادة التوطين في العام 2019 ولكن 81 الف شخص فقط تم اعادة توطينهم